E

الأمم المتحدة

E/ESCWA/EC.5/2018/9
21 November 2018

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

اللجنة التنفيذية
الجتماع الخامس
بيروت، 18-19 كانون الأول/ديسمبر 2018

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

موجز

تحيل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) إلى اللجنة التنفيذية في اجتماعها الخامس تقرير المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، الذي عُقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

وقد نظمت إسكوا هذا المؤتمر الإقليمي، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية، لاستعراض ومتابعة تنفيذ إعلان القاهرة 2013 الذي كان قد صدر عن المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية (القاهرة، 24-26 حزيران/يونيو 2013).

ويتضمن التقرير المرفق الرسائل الأساسية التي خلص إليها مؤتمر بيروت، والتي سُترفع إلى لجنة السكان والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في دورتها الثانية والخمسين، كوثيقة تحمل الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنطقة العربية. كما سيُرفع التقرير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة لعام 2019، الذي سيُعقد في نيويورك في الفترة من 9 إلى 15 تموز/يوليو تحت عنوان "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة".

واللجنة التنفيذية مدعوة إلى الأخذ علمًا بتقرير المؤتمر وإبداء ملاحظاتها بشأن أنشطة إسكوا في مجال السكان والتنمية.

E

الأمم المتحدة

E/ESCWA/SDD/2018/WG.4/Report
1 November 2018

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

تقرير

المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية:

خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

بيت الأمم المتحدة، بيروت، 30 تشرين الأول/أكتوبر – 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

الأمم المتحدة
بيروت، 2018

المحتويات

الصفحة الفقرات

3 5-1 مقدمة.....

الفصل

أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن المؤتمر العربي الإقليمي للسكان

3 والتنمية 2018

3 ألف- رسائل عامة.....

5 باء- السياسات السكانية والتخطيط الإنمائي في المنطقة العربية:
الاتجاهات والاستجابات الوطنية

6 جيم- الترابط بين إعلان القاهرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

7 دال- ضمان حياة كريمة للجميع: تمكين الفئات الاجتماعية والديمغرافية
ذات الأولوية

8 هاء- ضمان حياة صحية للجميع: تحقيق نتائج المؤتمر الدولي للسكان
والتنمية وأهداف التنمية المستدامة

10 واو- الهجرة (المكان) والاستدامة البيئية

11 زاي- المضي قدمًا: تعبئة وسائل التنفيذ وآليات المتابعة وسائل التنفيذ
والتسريع والمتابعة

12 حاء- رسائل أخرى.....

ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض.....

13 8 ألف- الجلسة الافتتاحية

13 9 باء- الجلسة التمهيدية

13 42-10 جيم- الجلسات العامة

18 46-43 دال- الجلسة الختامية

ثالثاً- المشاركون

رابعاً- الوثائق

20 المرفق- جدول أعمال المؤتمر

مقدمة

1- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

2- شكل المؤتمر منبراً إقليمياً رفيع المستوى لاستعراض ومتابعة تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013 الصادر عن المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية "تحديات التنمية والتحولات السكانية في عالم عربي متغير"، الذي كان قد انعقد في القاهرة، في الفترة من 24 إلى 26 حزيران/يونيو 2013، بهدف مراجعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي أقر في القاهرة عام 1994. وقد شكل هذا البرنامج نقطة تحول في الفلسفة السكانية، إذ أنسس لعلاقة الترابط الوثيق بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وتجاوز اختزال المسألة السكانية في الجانب الكمي إلى نظرة أبعد وأعمق تدرك أن الاستثمار في القدرات الفردية وكراهة حقوق الإنسان هو أساس التنمية المستدامة.

3- تضمن برنامج عمل المؤتمر عشر جلسات تضمنت عرض مسودة التقرير الإقليمي حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف إعلان القاهرة لعام 2013 وعرض الدول في هذا المجال. وركزت عروض المتحدثين ومناقشاتهم على مدى ثلاثة أيام على الترابط بين قضايا السكان والتنمية المستدامة. وقد أتاح المؤتمر، الذي تزامن عقده مع بداية السنة الرابعة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فرصة للمشاركين لاستعراض أوجه الترابط والتكميل بين إعلان القاهرة لعام 2013 وخطة عام 2030 وأهدافها ومقاصدها واستكشاف سُبل دمج الديناميات والقضايا السكانية في التخطيط الإنمائي وتحسين وسائل القياس وإيجاد آليات تمكن رصد البُعد السكاني في جهود تنفيذ خطة عام 2030.

4- قدمت أربع عشرة دولة عربية عروضاً وطنية طوعية. وقد ساهمت العروض والنقاشات خلال المؤتمر في تحديد الأولويات والاتجاهات والقضايا المستجدة في المنطقة وتقييم التقدم المحرز وتحديد الفجوات في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013 في بلدان المنطقة العربية المختلفة، كما أتاح المؤتمر فرصة للاطلاع على بعض التجارب الناجحة.

5- خلص المشاركون في المؤتمر إلى عدد من الرسائل الرئيسية التي بُوّبت حسب القضايا التي تناولتها الجلسات على مدى أيام المؤتمر الثلاثة. وسيُرفع التقرير الصادر عن المؤتمر إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة السكان والتنمية كوثيقة تحمل الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنطقة العربية، كما سيُرفع التقرير والرسائل إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة لعام 2019، الذي يُعقد في نيويورك في الفترة من 9 إلى 15 تموز/يوليو تحت عنوان "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة".

أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية 2018

الف- رسائل عامة

(1) إعادة التأكيد على إعلان القاهرة لعام 2013، الصادر عن المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية "تحديات التنمية والتحولات السكانية في عالم عربي متغير"، كرؤية شاملة لقضايا

السكان، وتجيد الالتزام بمبادئ هذا الإعلان وأهدافه الرامية إلى تحقيق الكرامة والمساواة واحترام حقوق الإنسان ومراعاة النوع الاجتماعي وتمكين الفئات السكانية، وخاصة تلك الأضعف والأكثر تهميشاً؛

(2) العمل على مواجهة التحديات الهيكلية والعوائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية، لتقليل التباين بين الدول وبلغ أهداف إعلان القاهرة المنشودة؛

(3) الوعي للتحديات الناجمة عن التغيرات والتحولات الديمغرافية التي يشهدها بعض البلدان العربية، واعتماد مقاربة جديدة توازن بين الحرية الفردية والمصلحة العامة وتأخذ الديناميات السكانية بالاعتبار في التخطيط التنموي على المستويين الوطني ودون الوطني، لتحقيق تنمية متوازنة تبني على إرادة سياسية فعلية ورؤية واضحة وموازنات مدروسة ومعلومات وبيانات مفصلة ومحدثة وبرامج متسقة متكاملة عابرة للقطاعات تشمل الجميع وتشترك أصحاب المصلحة جميعاً؛

(4) التأكيد على الترابط الوثيق والتكامل بين برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة وبين خطة عام 2030، وتأكيد أهمية التركيز على البعد السكاني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(5) الإجماع على دور الشباب قوة خلاقة رائدة، وأهمية تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وبناء قدراتهم وإثراء مخزونهم المعرفي وإشراكهم في صنع السياسات والبرامج السكانية وتنفيذها ومتابعتها، وذلك، خصوصاً، بهدف استغلال العائد الديمغرافي؛

(6) التأكيد على محورية دور المرأة وضرورة تمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وإشراكها في صنع القرار؛

(7) العمل على التحول الكلي من نهج مبني على السيطرة على النمو السكاني إلى مقاربات حقيقة لكافة القضايا المتعلقة بالسكان، مقاربات تكرّس حقوق الإنسان بما فيها الحقوق الإنجابية وفقاً لإعلان القاهرة، وحرية الاختيار، لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن والفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر؛

(8) الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد، لضمان مؤسسات قوية فاعلة شفافة خاضعة للمساءلة تعمل على وضع وتنفيذ ومراجعة السياسات التنموية ذات الصلة بالسكان؛

(9) في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013، تعزيز العمل التشاركي بين كافة الجهات المعنية الحكومية والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الشبابية والمنظمات الدينية والأوساط الأكademية ومراكمز البحث والقطاع الخاص والنقابات المهنية والأحزاب والمؤسسات الإعلامية وكيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية وجامعة الدول العربية وغيرها؛

(10) التأكيد على أهمية إنهاء الصراعات وتحقيق الاستقرار في المنطقة العربية والانعكاسات الإيجابية لذلك على تنمية السكان وعلى تحقيق الأهداف المنشودة.

**باء- السياسات السكانية والتخطيط الإنمائي في المنطقة العربية:
الاتجاهات والاستجابات الوطنية**

- (1) التأكيد على أن تعتمد الأطر القانونية الوطنية، كالدساتير والتشريعات والموازنات، المقاربة الحقوقية توفيراً لبيئة تدعم وضع وتنفيذ ومتابعة السياسات السكانية؛
- (2) التأكيد على دمج الأولويات السكانية في خطط التنمية الوطنية على المستويين الوطني ودون الوطني وتوسيع المشاركة في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات، لضمان سياسات فاعلة تستجيب لأولويات السكان، وذلك من خلال رفع الكفاءات الوطنية وتعزيز المعرفة لمفهوم التنمية الشاملة؛
- (3) التأكيد على أن تكون السياسات السكانية متسقة مع مبادئ الأطر العالمية، ومنها إعلان القاهرة لعام 2013 وخطة عام 2030، وعلى أن تكون تشاركية مبتكرة واشتمالية عابرة للقطاعات تضمن تكثيف الجهد والتنسيق بين المؤسسات؛
- (4) التأكيد على مراعاة المستوى المحلي في السياسات السكانية والتخطيط التنموي والتنبه إلى التفاوت التنموي بين المناطق الحضرية المختلفة وبين المناطق الحضرية والأرياف؛
- (5) التأكيد على أن تكون السياسات السكانية والتنموية مرنة تستجيب للتطورات والتقاعلات على الصعد القطري والإقليمي وال العالمي، وعلى أهمية مراجعتها مراجعة دورية تعتمد منهجيات ومؤشرات واضحة وقابلة للاقياس؛
- (6) التأكيد على الحاجة إلى التعامل مع الأثر السلبي للأزمات السياسية والأمنية على الواقع السكاني، الذي قد يشمل محدودية الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية ووسائل منع الحمل وارتفاع وفيات الأمهات وانتشار الزواج المبكر وانتشار عمالة الأطفال والعملة الرخيصة وضائمة فرص العمل ومحدودية ولوج الأطفال، لا سيما اللاجئين منهم، إلى التعليم وصعوبة جمع وتحديث البيانات؛
- (7) التأكيد على أهمية استحداث مؤشرات جديدة تتماشى مع أوضاع الدول التي تشهد أزمات وتضمّن هذه المؤشرات في السياسات والتخطيط السكاني. ومن المؤشرات المستجدة تلك المتعلقة بالهجرة، وخاصة الهجرة القسرية، وتتأثير الصراعات على هيكل وتكوينات الأسرة ودور المرأة في الأسرة والمجتمع؛
- (8) التأكيد على أهمية دور المؤسسات الدينية في دعم قضايا السكان والتنمية وضرورة إشراك رجال الدين في نشر الوعي حول القضايا السكانية؛
- (9) التأكيد على الإشراك الفعلي لمنظمات المجتمع المدني في عملية تقييم ومتابعة السياسات العمومية وخلق آليات واضحة لذلك واعتماد معايير محددة للجمعيات التي يمكن أن توكل لها هذه المهمة؛
- (10) التأكيد على الحاجة إلى تطوير المؤشرات الإحصائية عبر نظام للرصد والمتابعة فعال يوفر المؤشرات اللازمة لرصد التقدم في بلوغ أهداف إعلان القاهرة لعام 2013 وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

جيم- الترابط بين إعلان القاهرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

- (1) تلقي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة تماماً مع قيم ومبادئ وفضول إعلان القاهرة 2013، بما في ذلك التركيز على النهج الحقوقى في المقاربات والسياسات، كما في الرصد والتقييم؛
- (2) لا يعني التكامل بين إعلان القاهرة وخطة عام 2030 دمجهما، كما لا يقتصر على وجود علاقة تبادلية أو مجموعة من المواضيع المشتركة، بل يعني أن لبرنامج عمل السكان المتضمن في إعلان القاهرة خصوصية وموضوعات لم تشملها خطة عام 2030، كما أن له آليات وأسلوباً وخبرةً متراكمة تتطلب الحفاظ عليه برنامجاً مستقلاً يفيد خطة عام 2030 ويستفيد منها؛
- (3) من الأهمية بمكان تعزيز الفهم لأوجه الترابط والتكميل بين إعلان القاهرة وخطة عام 2030 لإعادة موضعه القضايا السكانية في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا المجال، يتسم إعلان القاهرة حول السكان والتنمية 2013 والمؤتمر الإقليمي العربي للسكان والتنمية 2018 بأهمية حاسمة في سياق مراجعة ومتابعة تنفيذ خطة عام 2030 على المستويين الوطني والإقليمي. كما ساعد إعلان القاهرة للسكان والتنمية 2013، وكذلك برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج مراجعته، على إرساء أساس وخارطة طريق للتنمية المستدامة في المنطقة العربية من منظور المساواة وحقوق الإنسان والسكان؛
- (4) من الضروري أن تأخذ البلدان العربية البعد السكاني في الاعتبار في كل مرحلة من مراحل إعداد الاستعراضات الطوعية الوطنية التي تراجع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وترفع تقاريرها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة؛
- (5) يتعين في المستقبل تنسيق مراجعة إعلان القاهرة لعام 2013 بالتوالي مع دورة مراجعة خطة عام 2030 التي تتم مرة كل أربع سنوات لضمان أن تكون نتائج مراجعات إعلان القاهرة والتزاماتها أحد مدخلات مراجعة خطة عام 2030؛
- (6) يحفز كل من إعلان القاهرة لعام 2013 وخطة عام 2030 الدول على العمل على تطوير وإتاحة بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر ومستوى التحضر، وغيرها من التصنيفات، لوضع سياسات سكانية تحقق شعار خطة عام 2030 الذي يدعو إلى ضمان لا يختلف عن الركب أحد وتهدف إلى مأسسة الشراكات؛
- (7) توفر خطة عام 2030 فرصة للدول لتفعيل التزامها بالأطر التنموية الدولية بشأن السكان والتنمية، بما في ذلك إعلان القاهرة لعام 2013، عبر توفير البيئة الملائمة للعمل الممنهج الرامي إلى تحقيق الأهداف ورصد وسائل التنفيذ الالازمة، كالمعرفة والتكنولوجيا والبيانات والتمويل. وفي خطة عام 2030، أعاد رؤساء دولنا وحكوماتنا التأكيد جماعياً على نتائج كافة المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة والتي أرست للتنمية المستدامة أساساً متينة وأشارت بشكل خاص إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كما أعادوا التأكيد على متابعة ومراجعة هذه المؤتمرات مساهمة في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي؛

(8) تكرس خطة عام 2030 مبدأ الشراكات، وخاصة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص الذين يلعبان دوراً أساسياً في تنفيذ البرامج المتعلقة بالسكان والتنمية وتقدير فعاليتها ورصد التقدم المحرز.

دالـ ضمان حياة كريمة للجميع: تمكين الفئات الاجتماعية والديمغرافية ذات الأولوية

(1) تأمين الحماية الاجتماعية لكافة السكان في إطار إصلاح اجتماعي واقتصادي هيكله شامل يكرس حقوق الإنسان والعدالة والكرامة والمساواة؛

(2) تمكين الفئات الاجتماعية المهمشة والأكثر عرضة للمخاطر، مع التركيز على المراهقين والشباب والنساء ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين، وإشراك هذه الفئات في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفي مسار تحقيق التنمية المستدامة؛

(3) الأخذ بالاعتبار مفهوم الأسرة والعلاقة بين الأجيال وإدراجه في النقاش حول قضايا السكان وتضمين الأسرة في السياسات السكانية، كوحدة اجتماعية تؤثر على رفاه الأفراد والمجتمع؛

(4) القيام بمراجعة نقدية لبعض القيم والมوروثات الاجتماعية التي تساهم في ديمومة النظارات النمطية لفئات مختلفة، ومنها الفتيات والنساء ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرون واللاجئون، كما تساهم في الممارسات النمطية التي تحدّ من حقوق هذه الفئات وتضعف قدراتها؛

(5) تفعيل التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات المهنية للبناء على إيجابيات الأنماط الثقافية والقيم المجتمعية والتصدي لسلبياتها، وإشراك المؤسسات الدينية والأكادémie للمساهمة في دعم قضايا السكان والتنمية ونشر الوعي حولها.

١- الشباب

(6) تمكين الشباب للاستفادة من النافذة الديمغرافية، وذلك بالعمل على رفع مشاركتهم الاقتصادية وتؤمن العمل النظمي اللائق لهم، وتطوير منظومة السياسات الرامية إلى تعزيز التوجّه نحو ريادة الأعمال والتشغيل الذاتي والتدريب والتعليم المهني والتقني وتعزيز الصلة بين مخرجات التعليم واكتساب المهارات. كما أن من الأهمية بمكان اشتمال الشباب بنظم الحماية الاجتماعية، والحدّ من شعورهم بالإقصاء، وحمايتهم من التطرف، وبناء ثقفهم بدولهم بإشراكهم في عملية صنع القرار وتشجيع مشاركتهم السياسية؛

(7) الانتباه إلى الفئات الفرعية المختلفة ضمن فئة الشباب، مراهقين وطلبة وأزواجاً وأولياء أمور وعمالاً، ما يستدعي تطوير سياسات تراعي الحاجات المتنوعة لهذه الفئة؛

(8) التشديد على أهمية وصول الشباب إلى المعلومات والمهارات والفرص، ما يمكنهم من تحقيق ذواتهم وامكاناتهم ولعب دورهم الأساسي محركين للتغيير الإيجابي في مجتمعاتهم وبلدانهم، لضمان تحقيق العائد الديمغرافي؛

(9) العمل على الحد من البطالة بين الشباب بدراسة حاجات سوق العمل وتجهيز المؤسسات التعليمية والطلبة، الشابات منهم والشبان، إلى الاختصاصات التي تسهل ولوج سوق العمل.

2- ذوي الإعاقة

(10) الحاجة إلى مقاربة شاملة لدمج ذوي الإعاقة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، مقاربة تاحترم حقوقهم، وتؤمن لهم الرعاية الصحية الشاملة، بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية، وتحافظ النهج الرعوي لتركيز على تمكينهم وتفعيل دورهم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

(11) تخصيص الموارزات المناسبة لتوفير الخدمات التي تؤمن وتسهل مستلزمات العيش بكرامة للجميع عبر تضمين قضايا الإعاقة في الخطط والبرامج التنموية الوطنية.

3- المرأة

(12) تأمين حقوق المرأة، كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وتفعيل مشاركتها السياسية كشرط للانتقال الديمقراطي؛

(13) العمل على تحفيزي الهياكلية والقيود المجتمعية التي تعيق تقديم المرأة وتحقيقها لذاتها وتحول دون إشراكها في عملية التنمية، والعمل على مراجعة الأنظمة التشريعية للمساعدة على تحقيق المزيد من فرص تمكين المرأة وحمايتها من كافة أشكال التمييز والعنف، وتحسين بيئة السياسات الداعمة لعملها ومشاركتها الاقتصادية، لا سيما من خلال ولوج الشابات إلى سوق العمل؛

(14) التأكيد على أهمية تمكين النساء أثناء النزاعات والصراعات، وخاصة المعيلات للأسر؛

(15) أهمية أن تكون الاستراتيجيات والخطط التنموية مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي ورصد موازنات مخصصة لدعم المساواة بين الجنسين في إطار التنمية المستدامة.

4- كبار السن

(16) التشدد على الاهتمام بكبار السن كأولوية إقليمية، خاصة في ظل تغير أنماط التكافل الاجتماعي والتحول الديمغرافي الذي تشهده المنطقة؛

(17) تطوير سياسات وبرامج تراعي احتياجات كبار السن وتتضمن استقلالهم، ومنها نظم الحماية الاجتماعية والتقادم والرعاية الصحية الشاملة بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية ونظم الحماية من الإساءة والإهمال والعنف الجسدي والنفسي.

هاء- ضمان حياة صحية للجميع: تحقيق نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة

(1) توسيع مفهوم الصحة ليشمل أبعادها المتعددة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والأمراض المزمنة والمعدية والصحة النفسية؛

- (2) اعتماد نهج دورة الحياة، الذي يأخذ في الحسبان مرحلة العمرية والوضع الاجتماعي، وتطوير نظم وبرامج وخدمات صحية مترابطة ومتعددة تعكس الأبعاد المتعددة للصحة والتداخل والتفاعل فيما بينها؛
- (3) الإقرار بالترابط بين حق الاختيار ونسب الخصوبة والنمو السكاني، والتشديد على أهمية إتاحة المعلومات وخدمات الصحة والصحة الإنجابية ذات الجودة العالية للسكان جميعاً، لا سيما للشباب والنساء وقاطني المناطق الريفية والنائية وذوي الإعاقة وكبار السن؛
- (4) ترجمة الالتزامات الدولية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للجميع بتطوير سياسات تعتمد المقاربة الحقوقية، وتنفذ برامج لنشر الوعي والثقافة الجنسية، لا سيما بين الشباب وقاطني الأرياف والمناطق النائية ومن هم في حالات نزاع، ورصد الموارزنات المطلوبة لتنفيذ هذه البرامج؛
- (5) تحقيق التغطية الصحية الشاملة وإتاحة الخدمات الصحية والصحة الجنسية والإنجابية والجنسية بجودة عالية وكفة منخفضة للجميع، لا سيما للفقراء والفئات الضعيفة؛
- (6) معالجة التحدي المتمثل بإهمال البيانات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية لفئات واسعة من السكان؛
- (7) تقديم خدمات صحية صديقة للشباب والشابات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وتوفير الخدمات الصحية والنفسية لمن يتعرضن للعنف الجنسي والجسدي والنفسي من الفتيات والنساء، ونشر الوعي الصحي وتأهيل مقدمي الخدمات في هذا المجال، وتضمين التثقيف الجنسي في برامج التعليم وتطوير هذه البرامج سعياً إلى تأهيل جيل من الشباب جيد فاعل؛
- (8) العمل على تطوير السياسات والبرامج التي تستجيب للحاجات الصحية لكتار السن، بالإضافة إلى الرعاية الاستشفائية والرعاية الصحية الأولية، ما يتطلب تأهيل الكوادر الطبية والتمريضية وفتح أقسام طب الشيخوخة في كليات الطب وتخفيض النفقات من الجيب وتطوير البيانات المتعلقة بصحة كبار السن؛
- (9) الاستجابة للتحديات الصحية الناجمة عن الهجرة واللجوء ومنها: محدودية توفر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والاعتداء الجنسي، والزواج القسري وزواج الأطفال، والأثار الجسدية والنفسية للنزاعات؛
- (10) تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في توفير الخدمات الصحية للمهاجرين واللاجئين لتسريع الاستجابة للحاجات وسد الفجوات في تقديم الخدمات والوصول لللاجئين والمهاجرين في المناطق المختلفة؛
- (11) تطوير البرامج ورصد الموارزنات لمكافحة الأمراض المنقلة جنسياً، ومنها الإيدز، وجمع البيانات ذات الصلة وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بذلك؛

(12) مصادقة دول المنطقة على الاستراتيجية العربية وتكثيف البرامج الوطنية لمواجهة الإبز، بما يشمل الوقاية والعلاج والرعاية للمعايشين معه واحترام حقوق هذه الفئة.

واو- الهجرة (المكان) والاستدامة البيئية

(1) اعتبار أن قضايا السكان، ومنها تلك المتعلقة بتنمية المدن واستدامة البيئة ومعالجة الهجرة، متقدطة متشابكة فيما بينها، وعدم التعامل معها كقضايا قطاعية منفردة لكل منها هدفها بمعزل عن الأهداف الأخرى؛

(2) العمل على الحد من الهجرة غير النظامية وتوسيع مسارات الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، لتمكين المهاجرين والاستفادة من الفرصة الاقتصادية التي توفرها الهجرة ولحمايةهم من مخاطر تهريبهم والإتجار بهم؛

(3) اعتماد النهج القائم على الحقوق في التعامل مع المهاجرين واللاجئين والنازحين، وخاصة مع الأطفال والنساء والشباب والفتيات وكبار السن وذوي الإعاقة، والعمل على إدماجهم ومساعدتهم على التكيف في الدول المستضيفة وتلبية احتياجاتهم، ومنها الاحتياجات من المعلومات وخدمات الصحة الإنجابية؛

(4) العمل على تغيير النظرة النمطية للمهاجرين واللاجئين من عبء على دول المقصد إلى فرصة حقيقة للتنمية؛

(5) العمل سوياً على معالجة الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة والنزوح واللحوء في المنطقة العربية، وذلك من خلال دعم الاستقرار في البلدان المختلفة وتنسيق جهود حماية الحقوق وتعزيز سيادة القانون؛

(6) احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين حسب القانون الدولي، وعلى رأسها حق العودة، وحشد الدعم السياسي والمالي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لضمان استمرارية أداء الوكالة لدورها؛

(7) العمل على زيادة الدعم الدولي للدول المستضيفة للاجئين لتمكنها من الاستمرار في تقديم الخدمات لهم ورعايتهم رعاية تشمل الجميع؛

(8) اعتماد مقاربات جديدة مبتكرة لإدارة المناطق الحضرية والتوسيع الحضري وتطوير السياسات ذات الصلة بموازاة السياسات السكانية وبالاتساق معها، لضمان استدامة المدن ورفاه سكانها، وتعزيز الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية والاستثمارية لسكان الريف، للحلولة دون التهميش الذي يدفع إلى مزيد من الهجرة الداخلية ومن النزوح إلى المدن؛

(9) التشديد على أن البيئة حق إنساني واعتماد سياسات مرنة تستجيب للنمو السكاني وحركات التنقل البشري و تعالج آثارها السلبية، ومنها ارتفاع استهلاك الطاقة وهدر المياه وارتفاع الانبعاثات التي تساهم في التغير المناخي؛

- (10) إعادة النظر في الممارسات الفردية الخاصة باستهلاك الموارد الطبيعية ورفع درجة الوعي للممارسات الاستهلاكية التي تساهم في الاستدامة البيئية؛
- (11) التبئه إلى البعد البيئي كأحد الأسباب الرئيسية للهجرة والنزوح واللجوء، نظراً لتأثيره المباشر على السكان، ولا سيما الأضعف بينهم؛
- (12) إيلاء قدر من الاهتمام للبيانات والإحصاءات ولإنتاج الدراسات والبحوث لمساعدة صانعي القرار والمجتمع الدولي على اتخاذ قرارات وتطوير سياسات تراعي حقوق المهاجرين وتتوفر الحماية لهم.

**زاي- المضي قدماً: تعينة وسائل التنفيذ وآليات المتابعة
وسائل التنفيذ والتسيير والمتابعة**

- (1) التأكيد على أن برنامج عمل السكان والتنمية وإعلان القاهرة لعام 2013 هي آليات ضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030؛
- (2) تفعيل السياسات السكانية الوطنية عبر اعتماد آليات تنفيذ ومتابعة فاعلة تشرك الجهات الوطنية المختلفة؛
- (3) تفعيل دور المؤسسات المعنية بالسكان عبر رفع استقلاليتها وتوسيع نطاق صلاحياتها ودعم مقوماتها وقدراتها وتعزيز دورها التنسيقي؛
- (4) توفير الموازنات المالية الكافية لتعطية تكاليف المشاريع والبرامج المتعلقة بالسكان والتنمية المستدامة في الخطط الوطنية؛
- (5) تفعيل دور البرلمان في التعاطي مع القضايا السكانية المختلفة عبر مساءلة الحكومة ومراقبة الموازنة وتضمين ديناميّات السكان في السياسات المعتمدة ومتابعة تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013؛
- (6) التأكيد على أهمية أن تكون مراجعات برنامج عمل السكان والتنمية وإعلان القاهرة لعام 2013 دورية وصريرة وجرئة وموضوعية ومتضمنة لمؤشرات قابلة للقياس وأن تتوافق مع مراجعة أهداف التنمية المستدامة؛
- (7) التأكيد على أهمية دور البيانات وال الحاجة إلى جمعها والتأكد من نوعيتها واستدامتها وسهولة الوصول إليها واستعمالها في وضع السياسات واتخاذ القرارات والنظر في الأدوات التكنولوجية الحديثة المتاحة والعمل على بناء الشراكات لتنفيذ ذلك؛
- (8) العمل على بناء معرفة صانعي القرار وواعضي خطط التنمية الوطنية والمحلية للقضايا السكانية ومبادئ التنمية المستدامة وحاجات الفئات الأضعف، وتحديدًا حاجات النساء والشباب وكبار السن وذوي الإعاقة والمهاجرين، وكيفية إدماج هذه الحاجات في السياسات ولاحقاً في الخطط والموازنات؛
- (9) التأكيد على أهمية دور المجتمع المدني والقطاع الخاص والانضمام إلى الائتلافات المرنة التي تضغط باتجاه تحقيق المكاسب في قضايا السكان والتنمية؛

(10) العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز وقوية العلاقة والثقة ما بين الحكومة والأفراد.

حاء- رسائل أخرى

(1) يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم الدول العربية من أجل رفع سوية مواجهتها للتحديات السكانية، بما في ذلك توفير البيانات الموثوقة والدقيقة والمفصلة، والتصدي لكافة أصناف العنف المسلط على المرأة والفتاة وتزويع الأطفال، والقضاء على العوائق المالية والتكنولوجية التي تحول دون الوصول إلى معلومات وخدمات الصحة الإنجابية والجنسية، ودعم الشباب وتعزيز قدراتهم القيادية؛

(2) دعوة المؤسسات الدولية والإقليمية إلى التنبه لدى تقديمها الدعم لأولويات الدول والاستجابة لها، والتركيز على أهمية مقاربة القضايا السكانية من أسفل إلى أعلى، وذلك لتفعيل التملك الوطني وتحقيق مبدأ المساءلة تجاه كافة أصحاب المصالح، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(3) العمل على تكثيف الجهد لتمكين المجلس العربي للسكان والتنمية المستحدث مؤخراً ضمن منظمة جامعة الدول العربية من أداء مهامه ليساهم في تعزيز وتنسيق العمل على القضايا السكانية على المستويين العربي والإقليمي؛

(4) دعوة صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية لدعم مشروع صحة المرأة والأسرة لتوفير بيانات إضافية عن أوضاع المرأة والأسرة والفئات الأخرى خلال دورة الحياة.

ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض

- بالإضافة إلى الجلسات الافتتاحية والتمهيدية والختامية، تضمن المؤتمر عشر جلسات عامة حول موضوعه الرئيسي: "خمس سنوات على إعلان القاهرة لعام 2013". وقد تناولت الجلسات المواضيع التالية:

الجلسة التمهيدية	الاتجاهات السكانية العالمية، واللامح الديمغرافية للمنطقة العربية ونتائج الاستعراض الإقليمي للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013
الجلستان الأولى والثانية	خمس سنوات على إعلان القاهرة 2013: التقارير الطوعية للبلدان الأعضاء
الجلسة الثالثة	تقدير الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان القاهرة 2013
الجلسة الرابعة	جلسة رفيعة المستوى حول السياسات السكانية والتخطيط الإنمائي في المنطقة العربية: الاتجاهات والاستجابات الوطنية
الجلسة الخامسة	علاقة الترابط بين إعلان القاهرة وخططة التنمية المستدامة لعام 2030
الجلسة السادسة	ضمان حياة كريمة للجميع: تمكين الفئات الاجتماعية والديمغرافية ذات الأولوية
الجلسة السابعة	ضمان حياة صحية للجميع: تحقيق نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة
الجلسة الثامنة	المigration والاستدامة البيئية
الجلسة التاسعة	المضي قدماً: تعبئة وسائل التنفيذ والآليات المتابعة
الجلسة العاشرة	عرض النتائج الرئيسية

وفيما يلي نبذة عن كل جلسة ومحاور النقاش فيها:

ألف. الجلسة الافتتاحية

8- تحدث في الجلسة الافتتاحية كل من السيدة نتاليا كائم، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والستة هيفاء أبو غزالة، أمين عام مساعد، جامعة الدول العربية، والسيد منير ثابت، الأمين التنفيذي بالوكالة، الإسكوا. وأكد المتحدثون على إعلان القاهرة لعام 2013 كخارطة طريق للبلدان العربية للعمل على إدماج البعد السكاني ضمن الجهود التنموية ومراعاة الأولويات والتحديات التي تميز المنطقة العربية عن غيرها. كما أكدوا جميعاً على المقاربة الحقوقية كمبدأً أساسياً لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة.

باء. الجلسة التمهيدية

9- تلت الجلسة الافتتاحية جلسة تمهيدية تخللها إطلاق تقرير حالة سكان العالم لعام 2018 وعرض عن الملامح الديمغرافية للمنطقة العربية. كما عرضت النتائج الأولية لمسودة "التقرير الإقليمي للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013"، الذي أعدّ خلال 2017-2018 المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع جامعة الدول العربية والإسكوا. وجرى التركيز على أثر الأنماط المتغيرة على قضايا السكان وتحليل الاتجاهات المشتركة في أنحاء المنطقة وأفضل الممارسات والتحديات التي تواجهها البلدان العربية ودور المؤسسات الوطنية في تنفيذ التزامات الدول.

جيم. الجلسات العامة

1- الجلستان الأولى والثانية: خمس سنوات على إعلان القاهرة لعام 2013: التقارير الطوعية للبلدان الأعضاء

10- سلطت هاتان الجلستان العامتان الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة بعد خمس سنوات على اعتماده عام 2013، فقدت مصر والجمهورية السورية والأردن وتونس وفلسطين والعراق وسلطنة عُمان واليمن والمغرب والسودان وموريتانيا وجيبوتي ولibia والصومال تقارير وطنية حول تنفيذ إعلان القاهرة للسكان والتنمية، مرتكزة على التقدم المحرز والتحديات والتجارب الناجحة والأولويات القائمة والناشئة والدروس المستفادة. وتشكل هذه العروض والتقارير مصدراً قيماً للمعلومات سيغنى "التقرير الإقليمي للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013".

11- عكست العروض تباين الأوضاع التنموية والاقتصادية والسياسية بين دول المنطقة، وركزت على التدخلات السياسية التي اتخذتها كل دولة، لكنها بينت أيضاً التحديات المشتركة التي تواجهها الدول العربية في التنفيذ، ومنها الحاجة إلى تأمين تعليم عالي الجودة للشباب وتوفير فرص العمل لهم ومعالجة الفقر والعوائق الهيكلية والمجتمعية التي تواجه تمكين المرأة وضعف البيانات الموثوقة والمفصلة. وطرق المتحدثون إلى دور الفرقاء، بما في ذلك البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني، في عملية المتابعة والرصد والتقييم والمشاركة في إعداد التقارير الطوعية الوطنية، بغية إرساء أسس متينة للملك الوطني لقضايا السكان والتنمية، بالإضافة إلى أهمية تعليم مبدأ لا يهم أحد النظر في فعالية السياسات السكانية.

12- وجّهت إلى المملكة الأردنية الهاشمية تحية لاحتضانها اجتماع مجالس ولجان السكان الثامن عشر (2017) الذي أطلق فيه النظام الأساسي للمجلس العربي للسكان والتنمية.

2- الجلسة الثالثة: دعم الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان القاهرة 2013

13- استفاد المشاركون في الجلسة من العروض التي قدمتها جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا عن أنشطة بناء المعرفة وتعزيز القدرات وبرامج التبادل والتعلم التي اضطلعت بها الجهات الثلاث على الصعيدين الوطني والإقليمي لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان القاهرة حول السكان والتنمية وترجمة الرسائل الصادرة عنه إلى خطوات عملية.

14- تضمنت أنشطة جامعة الدول العربية، على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء المجلس العربي للسكان، الذي انضم إلى باقي المجالس الاجتماعية والاقتصادية، بغية توحيد السياسات العربية في مجال السكان؛ وتبنّى أربع أولويات، هي الهجرة واللجوء وتمكين الشباب وتمكين المرأة والصحة الإنجابية والجنسية؛ وبلورة استراتيجية عربية متعددة القطاعات حول الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل واليافعات؛ والمساهمة في تأسيس وتفعيل منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية؛ والعمل على تطوير استراتيجية لسد فجوة البيانات.

15- من جهته، سعى صندوق الأمم المتحدة للسكان، وشعاره لا تنمية حقيقة دون الاستثمار في العنصر البشري، إلى بلورة سياسات سكانية مبنية على الأدلة ودمج برامج الصحة الإنجابية والجنسية في المنظومة الصحية بصفة عامة وتشجيع تناقل الخبرات في إطار التعاون جنوب-جنوب ودعم الدول التي تعاني أوضاعاً إنسانية وافتقاراً إلى الاستقرار. ونوّه الصندوق بدوره المهم في العمل مع المؤسسات الإيمانية وعلماء الدين، لما لهم من تأثير على سلوكيات الأفراد والجماعات، وخاصة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وفي مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي. كما أشار الصندوق إلى جهوده مع المنظمات الشريكة في سد الفجوات في البيانات السكانية والعمل على وضع المؤشرات الالزمة لقياس التقدم في ملف السكان والتنمية وتنفيذ إعلان القاهرة.

16- ركزت الإسكوا جهودها على أولويات وقضايا التنمية والسكان، ومنهم الفئات السكانية الأضعف، كالشباب والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة، وعملت على مواضيع رئيسية، كالهجرة والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية والإدارة الرشيدة. وقدّمت الإسكوا الدعم للدول العربية من خلال بناء المعرفة وإصدار عدد كبير من التقارير الرائدة في المنطقة العربية. كذلك دعمت الإسكوا الحوار والتوافق الإقليميين، فعقدت مع الشركاء عدداً من المؤتمرات الإقليمية التي جمعت ممثلين حكوميين وغير حكوميين من دول المنطقة المختلفة، كالاجتماع التشاوري الإقليمي المعنى بالهجرة الدولية في المنطقة العربية والاجتماع الإقليمي لاستعراض نتائج المراجعة الثالثة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في البلدان العربية. هذا وقد عملت الإسكوا على تعزيز القدرات بعقد ورشات عمل وورشات تدريب وتوفير المنشورة التقنية للدول.

3- الجلسة الرابعة: السياسات السكانية والتخطيط الإنمائي في المنطقة العربية: الاتجاهات والاستجابات الوطنية

17- تناولت جلسة النقاش العامة الرفيعة المستوى هذه الاتجاهات السكانية وعلاقة الترابط والتأثير المتبادل بين الأنماط والاتجاهات السكانية ومستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وسلطت الضوء على أهمية الاستجابات الوطنية في السياسات السكانية من خلال دمج الواقع والأولويات السكانية في التخطيط الإنمائي في المنطقة العربية.

18-. أظهر عرض نتائج مسح السياسات السكانية في الدول العربية، الذي شمل عشر دول عربية، تكرис الدساتير والقوانين الوطنية حق الرفاه للمواطنين ووجود ترتيبات مؤسساتية تُعني بقضايا السكان والتنمية. ومن التحديات الأساسية المشتركة بين الدول التي بينتها المسح: ضعف التنسيق بين الجهات ذات الصلة بشؤون السكان؛ ومحفوظة الشراكة بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي؛ والتغافل في وضع التدابير المناسبة لرصد وتقييم السياسات السكانية؛ والفجوات في البيانات العامة، لا سيما تلك المتعلقة بالهجرة والنزوح؛ والباطل في التخطيط والتنفيذ الفعالين لاستغلال الفرصة الديمغرافية.

19-. ساهمت مشاركة ممثلين رفيعي المستوى عن مصر والأردن والجمهورية العربية السورية في الحوار الذي دار خلال الجلسة في إلقاء الضوء على تجارب دولهم في وضع سياسات سكانية وتنموية. وناقشت هؤلاء التحديات التي تواجهها دولهم في تحقيق الاتساق والتكامل بين السياسات والعوامل التي تؤدي إلى النجاح في إدماج القضايا السكانية في التخطيط الإنمائي إدماجاً كاملاً.

4- الجلسة الخامسة: الترابط بين إعلان القاهرة وخطبة التنمية المستدامة لعام 2030

20-. ركزت العروض والنقاش على تعزيز فهم المشاركين للعلاقة بين السكان والتنمية المستدامة عبر تبيان الصالات الوثيقة القائمة بين الإطار الإقليمي العربي المعنى بالسكان والتنمية، على النحو المنصوص عليه في إعلان القاهرة لعام 2013، وبين خطبة التنمية المستدامة لعام 2030، بوصفها الإطار العالمي للتنمية المستدامة.

21-. بينت العروض تقاطع وتآزر الإطارات والأولويات والمبادئ المشتركة بينها، فأوضحت التطور التاريخي لمисيرة الجهود العالمية نحو التنمية، التي ثُرِجت ببنيان الدول في العام 2015 لخطبة عام 2030. وقد جاءت هذه الخطبة لتضع الإنسان في قلب التنمية، مشترطة لتحقيق التنمية المستدامة حماية حقوق الناس جميعاً، فكرست بذلك مبادئ الأطر العالمية التي سبقتها، ومنها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

22-. أظهرت العروض جهود بعض الدول العربية، كالسودان وتونس، الرامية إلى تنفيذ السياسات ذات الصلة بالسكان وفي المتابعة والاستعراض، وبينت بعض التحديات التي تواجهها الدول، كصعوبة التنسيق بين الجهات المختلفة والحصول على البيانات المحدثة والموثوقة لقياس مدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. وشددت العروض على ضرورة تعزيز دمج البعد السكاني في الاستعراضات الطوعية الوطنية التي تُعدها الدول كآلية لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف وتلبية الالتزامات التي وردت في إعلان القاهرة. كما شدد المشاركون على أهمية تفعيل المجالس السكانية وتحديد مهامها وتمكينها من المساهمة في تطوير ومتابعة تنفيذ السياسات ذات الصلة بالسكان وفي إعداد الاستعراضات الطوعية الوطنية.

5- الجلسة السادسة: ضمان حياة كريمة للجميع: تمكين الفئات الاجتماعية والديمغرافية ذات الأولوية

23-. تناولت العروض واقع الفئات الاجتماعية والديمغرافية ذات الأولوية، وفي مقدمتها الشباب وذوي الإعاقة والنساء وكبار السن. وجرى التوقف عند التغييرات التي ينبغي أن تحدث كي تتمكن المنطقة من الاستفادة من رأسمالها البشري كأحد أهم مواردها الإنمائية. وتحمّل النقاش حول التحديات والفرص الناشئة ذات الصلة بتوفير بيئة مواتية وتمكينية للجميع، كما سُلط الضوء على مجموعة مختارة من التدخلات في مجال السياسة العامة لضمان حياة كريمة للجميع وضمان "الا يختلف عن الركب أحد" وتحقيق التنمية المستدامة.

24- في هذا الإطار، جرى التركيز على الحاجة الملحة إلى تغيير نظرة المجتمع إلى الجيل الجديد من الشباب، الذي يختلف عن الجيل الذي سبقه في القيم والسلوك، وأهمية بلورة رؤية ومقاربة جديدة لرسم سياسات تمكين الشباب العربي وتعزيز إشراكم في صنع القرار وتفعيل مشاركتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستفادة من الفرصة الديمغرافية المتاحة لعدد من الدول. ومن هنا أهمية الابتكار في السياسات ل تستهدف مراحل وأوضاع الشباب المختلفة العمرية والاجتماعية، بما في ذلك مواعدة البرامج التعليمية مع سوق العمل لمعالجة مشكلة البطالة والحدّ من هجرة الشباب وتحصينهم تجاه استهدافهم من الجماعات الإرهابية.

25- يأتي ترتيب العالم العربي الأسوأ عالمياً في كسر الفجوة ما بين الجنسين، إذ تسجل البلدان العربية مثلاً أقل نسبة مشاركة للمرأة في سوق العمل وفي المشاركة السياسية. ومن هنا جرى التشديد على احترام حقوق المرأة وتمكينها الفعلي بضمان مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جميع الدول العربية.

26- جرى التشديد على أهمية التحول من المفهوم الرعائي والنظرية الطبية البيولوجية البحتة للإعاقة إلى النهج الحقوقي والدعوة إلى رصد الموازنات الالزمة لتلبية حاجات ذوي الإعاقة من كافة الفئات العمرية، لا سيما أن قضايا الإعاقة لا تستثنى الأطفال والشباب والنساء وكبار السن وغيرهم. وشدد المشاركون على أهمية تعزيز التواصل بين المجالس الوطنية للإعاقة وضرورة المصادقة على الاتفاقيات المعنية بقضايا حقوق ذوي الإعاقة.

27- أخيراً، ألقت العروض الضوء على واقع كبار السن في المنطقة العربية والتحديات التي يواجهونها في ظل ضعف نظم الحماية الاجتماعية، وركزت على ضرورة ضمان العيش بكرامة لكتاب السن، من خلال الإدماج الاقتصادي وضمان الاستقلال المالي والحدّ من التهميش وتوفير الحقوق والخدمات الأساسية، ومنها الوصول إلى الخدمات الصحية والرعاية الطويلة الأمد.

6- الجلسة السابعة: ضمان حياة صحية للجميع: تحقيق نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة

28- أكدت الجلسة السابعة على أن الصحة والصحة الإنجابية هي من أسس التنمية المستدامة وحق من حقوق الإنسان يجب توفيره خلال المراحل المختلفة لدوره الحياة، وشددت على توفير خدمات الصحة الإنجابية للجميع، لا سيما في الأرياف وفي المناطق التي تعاني حالات نزاع.

29- لاحظت العروض أنه بالرغم من التقدم الكبير المحرز في المنطقة العربية منذ اعتماد نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية منذ 25 عاماً، لا تزال طويلاً الطريق إلى تأمين استفادة الجميع من الخدمات الصحية، وأن تعزيز وصول الناس جميعاً، لا سيما النساء والشباب وكبار السن، إلى خدمات الصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والصحة النفسية، هو من الأولويات التي تنبغي معالجتها لضمان العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة للجميع.

30- أجمعت العروض على أن واجب الحكومات وضع نظم رعاية صحية شاملة وتوفير التعطية الشاملة والميسورة التكلفة للناس جميعاً بصرف النظر عن نوع الجنس والسن والجنسية. ونوهت العروض بالآثار الإيجابية لاعتماد نهج دورة الحياة وتأمين حصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة.

31- أبرزت العروض وبين النقاش عدداً من التحديات، ومنها الفجوات في التربية المتعلقة بالصحة الجنسية والتثقيف الجنسي وتقديم خدمات الصحة الإنجابية للشباب وجودة البيئة الداعمة. كما بينت العروض الفوارق في

القدم المحرز والمسارات بين الدول وضمن الدولة الواحدة في الصحة، بما في ذلك الصحة الإنجابية والجنسية، وشددت على الحاجة إلى تطوير نظم الرعاية الخاصة ببار السن، لا سيما في ضوء التحول الديمغرافي الذي ستشهد المنطقة خلال العقود القليلة المقبلة.

32- ركز المتحدثون على التحديات الجمة التي تواجهها الدول التي تعاني نزاعاً أو تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين واللاجئين في توفير الخدمات الصحية للجميع. كما لاحظوا ضعف الجهود الرامية إلى توفير الخدمات لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، كالاعتداء الجنسي والزواج القسري وزواج القاصرات والأطفال، لا سيما بين من هم في حالات هشة كاللاجئين، وشددوا على الحاجة إلى تكثيف الجهود للحدّ من هذا العنف.

7- الجلسة الثامنة: الهجرة والاستدامة البيئية

33- ركزت الجلسة على تقاطع قضايا الهجرة والاستدامة البيئية وعلى أثر الهجرة على إمكانية تحقيق التنمية المستدامة. ويكتسب هذا التقاطع أهمية كبرى في المنطقة العربية التي تخبر حركات هجرة واسعة وموجات لجوء ونزوح كبيرة وشحّا في الموارد البيئية، مما يتهدّد الاستدامة فيها بالخطر.

34- ركّزت العروض والنقاشات على أنماط واتجاهات الهجرة الدولية في المنطقة العربية وعلى الدوافع المختلفة للهجرة والتحديات التي تواجهها الدول في حوكمة الهجرة. كما سلطت الضوء على الهجرة القسرية في المنطقة وارتفاع عدد اللاجئين والنازحين، ما يشكّل ضغوطاً كبيرة على الدول المستضيفة في سعيها إلى تأمين حقوق وحاجات اللاجئين والنازحين، وشددت على ضرورة تطوير الدراسات التي من شأنها أن تساعد الدول على وضع خطط استجابة أفضل.

35- ناقشت العروض التوسع المدني، لا سيما أن المنطقة العربية تشهد أسرع نسبة تحضر في العالم، ما يهدّد الاستدامة البيئية في المدن وينتج تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية، مالم تضع الدول خططاً وبرامج مبتكرة تعتمد على التكنولوجيات الحديثة للحدّ من الآثار السلبية للتحضر، كالازدحام والتلوّث وإجهاد القدرة على توفير الخدمات، ومن العوامل التي تساهم في تغيير المناخ.

36- برزت الحاجة إلى تطوير سياسات مرنّة تستجيب للتغييرات السريعة، والمفاجئة أحياناً، التي تخبرها الدول وإلى ضرورة تفعيل التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا المجال لرفع سوية الوعي وتتنفيذ البرامج الملائمة.

8- الجلسة التاسعة: المضي قدماً: تعبئة وسائل التنفيذ وآليات المتابعة

37- بحثت الجلسة وسائل التنفيذ والتسيير والمتابعة والاستعراض لدعم قدرات الحكومات العربية لكي تفي بالتزاماتها في بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة. وشددت النقاشات على ضرورة قيام شراكات فعلية بين الهيئات الحكومية المختلفة والبرلمان والمجتمع المدني وتمكين أصحاب المصلحة جميعاً من المشاركة الحقيقة في عملية صنع القرار لتحقيق هذه الأهداف، كما ركّزت على ضرورة تحقيق السلم لتوفير البيئة المواتية والداعمة لعملية التنمية.

38- ناقش المشاركون دور الجهات المعنية المختلفة، من حكومات وبرلمانات ومنظّمات مجتمع مدني، في حشد المعارف والقدرات والموارد لدعم التنفيذ وتعزيز المساءلة والرصد. وتناول النقاش أيضاً عمليات وآليات

المتابعة الإقليمية والعالمية، من مثل المنتدى العربي للتنمية المستدامة ولجنة السكان والتنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

39- شدد المشاركون على أهمية المراجعات الدورية على الصعدين الإقليمي والوطني للسياسات ذات الصلة بالسكان، ومنها السياسات السكانية والسياسات المتعلقة بالمرأة والشباب وكبار السن وذوي الإعاقة والهجرة والبيئة، وذلك لضمان تسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية.

40- ركز المشاركون على أهمية بناء المعرفة وتوفير البيانات والمعلومات الموثوقة والمحدثة وإتاحة الوصول إليها لتطوير السياسات المبنية على الأدلة، بالإضافة إلى الحاجة إلى تطوير المؤشرات الملائمة لمتابعة التنفيذ وقياس التقدم المحرز وتبيان التغيرات.

٩- الجلسة العاشرة: عرض النتائج الرئيسية

41- خصصت الجلسة لاستعراض الرسائل الرئيسية التي خلص إليها المجتمعون على مدى الأيام الثلاثة للمؤتمر والتي يمكن الاطلاع عليها في الجزء الأول من هذا التقرير. وجرى تبوييب هذه الرسائل الرئيسية حسب تسلسل المواضيع والقضايا التي طرحت خلال الجلسات.

42- أكد المنظمون أنه سيتم رفع هذه الرسائل الرئيسية ضمن التقرير الصادر عن المؤتمر إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة السكان والتنمية كوثيقة تحمل الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنطقة العربية. كما سيُرفع التقرير والرسائل إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019 الذي يُعقد تحت عنوان "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة".

دال- الجلسة الختامية

43- اختتم المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 بكلمات لممثلي عن جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا، شكروا فيها الحاضرين على مشاركتهم في المؤتمر وأكدوا التزامهم بالوقوف إلى جانب الدول العربية وحرصهم على نقل إنجازات وتحديات المنطقة وبلدانها إلى المنتديات والحوارات العالمية. كما أكدوا على الاستمرار في دعم الدول العربية لاتخاذ الخطوات اللازمة لدعم المسار الوطني والإقليمي نحو بلوغ أهداف إعلان القاهرة لعام 2013 وخطة عام 2030 وتحقيق التنمية الشاملة والعادلة في المنطقة العربية.

44- هنا ممثل المكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، السيد لؤي شبانة، الجميع على نجاح المؤتمر، مؤكداً محورية إعلان القاهرة وهذه المراجعة كأدوات مهمة لمراجعة ومتابعة وتنفيذ خطة عام 2030. كما لفت إلى أن المراجعة الخامسة والعشرين لمؤتمر القاهرة 1994 تصادف الذكرى الخمسين لتأسيس صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبهذه المناسبة، سيشهد العام المقبل سلسلة من الاجتماعات والاحتفالات احتفاءً بالإنجازات التي تحققّت ووقفاً عند المعطيات المتوفّرة لكل دولة وللعمل على تعزيز وتنفيذ نتائج مراجعات القاهرة، لجعل التنمية مرتكزة على الإنسان، وهو أهم ما نملك في منطقتنا.

45- شكرت ممثلة جامعة الدول العربية، السيدة هيفاء أبو غزالة، الإسكوا على احتضانها المؤتمر وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الشراكة الدائمة مع الإسكوا. كما أكدت على ضرورة تضمين المواضيع المطروحة

جميعها في المحور الاجتماعي في القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، التي ستعقد في بيروت في كانون الثاني/يناير 2019، وعلى ضرورة التركيز على الإنسان محوراً للتنمية وعلى أن يكون القطاع الاقتصادي دوراً في الاستثمار في البشر وليس في المشاريع الاقتصادية البحتة فحسب. وشكرت الأردن مجدداً على مبادرة مجلس السكان العربي.

46- اختتم ممثل الإسكوا، السيد منير تابت، أعمال المؤتمر، شاكراً مشاركة الحضور في النقاش الكثيف الذي دار على مدى ثلاثة أيام والذي أكد على أن التنمية العادلة والشاملة والمستدامة حق للجميع وينبغي أن تكون في متناول الجميع، وشدد على أهمية إرساء السلم والأمن وترسيخ العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية في البلدان العربية كشرط لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية الشاملة والمستدامة. واعتبر السيد تابت أن النقاش والتوصيات التي صدرت عن الجلسات تشكل خارطة طريق للنهوض بقضايا السكان وتمكين الفئات الأضعف وتفعيل مشاركتها في رسم مستقبل أفضل للمنطقة العربية.

ثالثاً. المشاركون

47- حضر المؤتمر حوالي 200 مشارك من 21 دولة عربية، من بينهم ممثلو رفيع المستوى عن الحكومات العربية وبرلمانيون وممثلو منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص وأكاديميون وخبراء إقليميون ودوليون وإعلاميون.

رابعاً. الوثائق

48- يمكن الاطلاع على كافة وثائق المؤتمر، بما في ذلك جدول الأعمال النهائي والعروض التي قدمت، وتحميلها من الموقع الإلكتروني للإسكوا عبر هذا [الرابط](#).

المرفق

جدول أعمال المؤتمر

اليوم الأول: الثلاثاء، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018

تسجيل الوفود	9:00-8:30
الجلسة الافتتاحية	9:45-9:00
كلمات الترحيب
<ul style="list-style-type: none">- السيدة نتاليا كامن، المدير التنفيذي، صندوق الأمم المتحدة للسكان- السيدة هيفاء أبو غزالة، أمين عام مساعد، جامعة الدول العربية- السيد متير تابت، نائب الأمين التنفيذي للبرامج، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)
إطلاق تقرير الأمم المتحدة لحالة سكان العالم 2018 وجلسة تمهيدية	10:45-9:45
الاتجاهات السكانية العالمية: إطلاق تقرير الأمم المتحدة لحالة سكان العالم 2018
<ul style="list-style-type: none">- السيد لؤي شبانة، المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي للدول العربية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، القاهرة
الملامح الديمografية للمنطقة العربية: الاتجاهات والتوقعات
<ul style="list-style-type: none">- السيد عبد اللطيف الفراخ، خبير ديمغرافي، المغرب
تقرير الاستعراض الإقليمي للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013: التحديات الإنمائية والديناميات السكانية في عالم عربي متغير
<ul style="list-style-type: none">- السيدة هدى رشاد، مدير مركز الدراسات الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
استراحة	11:15-10:45
الجلسة العامة الأولى	13:00-11:15
خمس سنوات على إعلان القاهرة 2013: التقارير الطوعية للبلدان الأعضاء (ألف)
تتيح هذه الجلسة العامة فرصة للتفكير في التقدم المحرز منذ اعتماد إعلان القاهرة 2013. والدول الأعضاء مدعوة إلى استعراض خبراتها الوطنية، مع التركيز على التحديات، والتجارب الناجحة، والأولويات القائمة والناشرة، والدروس المستفادة. كما ستقدم الدول الأعضاء التي اختارت إعداد تقرير وطني طوعي حول استعراض إعلان القاهرة 2013 الاستنتاجات والرسائل الرئيسية التي خلصت إليها.
إدارة الجلسة: السيدة لمياء عبد العفار خلف الله، الأمين العام للمجلس القومي للسكان، السودان
المتحدثون:
<ul style="list-style-type: none">- معالي الوزيرة هالة حلمي السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، مصر- السيد محمد أكرم القش، رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، الجمهورية العربية السورية- عطوفة السيدة عبلة عماوي، أمين عام المجلس الأعلى للسكان، الأردن- السيدة رافلة تاج، المدير العام، الديوان الوطني للأسرة والمرأة والبيشري، وزارة الصحة، تونس- السيد محمود عطايا، المدير العام، وحدة الأولويات والسياسات والإصلاح، مكتب رئيس الوزراء، فلسطين- السيدة عقود حسين سلمان، المدير العام، الإدارة التنفيذية للسياسات السكانية، العراق
نقاش عام
غداء	14:30-13:00

اليوم الأول: الثلاثاء، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018 (تابع)

<p>الجلسة العامة الثانية</p> <p>خمس سنوات على إعلان القاهرة 2013: التقارير الطوعية للبلدان الأعضاء (باء)</p> <p>تتيح هذه الجلسة العامة فرصة للتفكير في التقدم المحرز منذ اعتماد إعلان القاهرة 2013. والدول الأعضاء مدعوة إلى استعراض خبراتها الوطنية، مع التركيز على التحديات، والتجارب الناجحة، والأولويات القائمة والناشرة، والدروس المستفادة. كما ستقدم الدول الأعضاء التي اختارت إعداد تقرير وطني طوعي حول استعراض إعلان القاهرة 2013 الاستنتاجات والرسائل الرئيسية التي خلصت إليها.</p> <p>إدارة الجلسة: السيد محمد أكرم القش، رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، الجمهورية العربية السورية</p>	<p>16:00-14:30</p>
<p>المتحدثون:</p> <ul style="list-style-type: none"> - السيد طلال بن سليمان الرببي، نائب الأمين العام، المجلس الأعلى للتخطيط، عمان - السيدة سمية مبروك، المدير العام، المجلس الأعلى للسكان، اليمن - السيد جمال آيت مoha، رئيس شعبة الحركية المجالية للسكان، مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب - السيدة إلهام عبد الله محمد، المجلس القومي للسكان، السودان - السيد محمد نقرة، مدير الاستراتيجيات والسياسات، وزارة الاقتصاد والمالية، موريتانيا - السيد إدريس علي سلطان، المدير، مديرية الإحصاء والدراسات الديمغرافية، جيبوتي - السيد عبد السلام محمد جامع، كبير المستشارين في شؤون الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية، الصومال - السيد علي كرير، سكرتير أول، البعثة الليبية في نيويورك، ليبيا
<p>نقاش عام</p>
<p>استراحة</p>	<p>16:30-16:00</p>
<p>الجلسة العامة الثالثة</p> <p>تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان القاهرة 2013</p> <p>سيستفيد المشاركون من العروض التي تقدمها الإسكوا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة الدول العربية عن الأنشطة التي تسلط بها على الصعوبات الوطنية والإقليمي لدعم الدول الأعضاء في مجال السكان والتنمية، وذلك من خلال بناء المعرفة، وتعزيز القدرات، ووضع برامج للتبادل والتعلم.</p> <p>إدارة الجلسة: السيدة هيفاء أبو غزالة، أمين عام مساعد، جامعة الدول العربية</p>	<p>17:30-16:30</p>
<p>المتحدثون:</p> <ul style="list-style-type: none"> - السيدة دينا دوای، مديرية إدارة الدراسات السكانية والأبحاث، جامعة الدول العربية - السيدة هالة يوسف، مستشار السياسات والمعلومات، المكتب الإقليمي للدول العربية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، القاهرة - السيدة كريمة القرى، رئيسة قسم السكان والتنمية الاجتماعية والمسؤولة عن الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الإسكوا
<p>نقاش عام</p>

اليوم الثاني: الأربعاء، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018

<p>الجلسة العامة الرابعة</p> <p>جلسة رفيعة المستوى حول السياسات السكانية والتخطيط الإنمائي في المنطقة العربية: الاتجاهات والاستجابات الوطنية</p> <p>أدركت البلدان الصلة بين السكان والتنمية، وعلاقة الترابط والتآثير المتبادل بين الأنماط والاتجاهات السكانية ومستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة لذلك، اعتمدت العديد من بلدان المنطقة سياسات سكانية، ودمجت الواقع والأولويات السكانية في التخطيط الإنمائي. وتتناول جلسة النقاش الرفيعة المستوى بعض تجارب المنطقة في وضع سياسات سكانية، والتحديات التي تواجهها في تحقيق الانساق والتكامل بين السياسات، والعوامل التي تؤدي إلى النجاح في إدماج القضايا السكانية بشكل كامل في التخطيط الإنمائي.</p> <p>إدارة الجلسة: السيد بسام أبو زيد، رئيس نادي الصحافة، لبنان</p>	10:30-9:00
<p>المتحدثون:</p> <p>خلاصات التقرير حول السياسات السكانية في العالم العربي</p> <ul style="list-style-type: none">- السيدة مها الرباط، أستاذ الصحة العامة في كلية الطب بجامعة القاهرة والمدير التنفيذي لمنتدى السياسة الصحية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مصر
<p>المتدخلون:</p> <ul style="list-style-type: none">- معالي الوزيرة هالة حلمي السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، مصر- السيد زياد عبيات، الأمين العام لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن- السيد محمد أكرم القشن، رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، الجمهورية العربية السورية
<p>نقاش عام</p>
<p>استراحة</p>	11:00-10:30
<p>الجلسة العامة الخامسة</p> <p>علاقة الترابط بين إعلان القاهرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030</p> <p>أحدث المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تحولاً نمطياً جعل الإنسان في قلب العملية الإنمائية، ونتج عنه التزام عالمي بضمان كرامة الإنسان وحماية حقوقه كأساس لضمان مستقبل منيع ومستدام. وقد أدى اعتماد خطة عام 2030 إلى تعزيز هذا التحول. وستركز هذه الجلسة العامة على تعزيز فهم المشاركين للعلاقة بين السكان والتنمية المستدامة من خلال تقديم أدلة على الصالات الوثيقة القائمة بين الإطار الإقليمي العربي المعنى بالسكان والتنمية على النحو المنصوص عليه في إعلان القاهرة 2013، وخطة عام 2030 بوصفها الإطار العالمي للتنمية المستدامة. وسيركز النقاش على أهداف في الإطارين ترمي إلى ضمان التنمية المستدامة لجميع الناس وتمتعهم بحقوق الإنسان؛ وعلى الأولويات المشتركة بين الإطارين؛ وعلى الآثار المترتبة على التنفيذ والمتابعة والاستعراض.</p>	12:30-11:00
<p>إدارة الجلسة: السيدة أمال المناعي، المدير التنفيذي، المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، قطر</p>
<p>المتحدث: السيد فرانسوا فرح، خبير في شؤون السكان والتنمية، لبنان</p>

اليوم الثاني: الأربعاء، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018 (تابع)

<p>المتدخلون:</p> <ul style="list-style-type: none"> - السيدة لمياء عبد الغفار خلف الله، الأمين العام للمجلس القومي للسكان، السودان - السيدة فاطمة بو حامد، مديرية مكلفة بمتابعة ملف السكان والتنمية في الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، تونس
نقاش عام
غداء	14:00-12:30
الجلسة العامة السادسة	15:30-14:00
<p>ضمان حياة كريمة للجميع: تمكين الفئات الاجتماعية والديمغرافية ذات الأولوية</p> <p>يلتقي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مع خطة عام 2030 عند مبدأ أساسى: حياة كريمة للجميع. ويؤدى اعتماد نهج شامل للحكومة يدعم الاستقلال الذاتي للفئات السكانية المختلفة بما في ذلك الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، إلى تعزيز مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، واحترام حقوقها، وضمان حصولها على الخدمات الأساسية. وهو أيضاً شرط مسبق لضمان "عدم تخلف أحد عن الركب"، وتحقيق التنمية المستدامة. وحدد إعلان القاهرة عدداً من الفئات الاجتماعية والديمغرافية ذات الأولوية، بما في ذلك النساء والشباب وكبار السن وذوي الإعاقة. وستتوقف الجلسة عند التغييرات التي ينبغي أن تحدث حتى تتمكن المنطقة من الاستفادة من أهم مواردها الإنمائية: رأس المال البشري. وتركز الجلسة على غرار خطة عام 2030 والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الترابط بين مختلف الفئات السكانية وقضايا التنمية المستدامة. وسيلفت المشاركون الانتباه إلى واقع الفئات السكانية ذات الأولوية، ويسلطون الضوء على مجموعة مختارة من التدخلات في مجال السياسة العامة، ويناقشون التحديات والفرص الناشئة ذات الصلة بتوفير بيئة موافقة وتمكينية للجميع.</p>
إدارة الجلسة: السيد مصطفى برغوثي، رئيس، جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، فلسطين
<p>المتدخلون:</p> <ul style="list-style-type: none"> - السيد خالد الوحيشي، خبير السكان والتنمية، تونس - السيد محمود النابليسي، مدير فريق المجتمع المدني، معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن - السيد محمد لطفي، المدير التنفيذي، المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين (DPI) – المنطقة العربية، بيروت - السيدة سحر القواسمي، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، فلسطين - السيد حافظ شقير، خبير في السكان والتنمية، تونس
نقاش عام
استراحة	16:00-15:30

اليوم الثاني: الأربعاء، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018 (تابع)

<p>الجلسة العامة السابعة ضمان حياة صحية للجميع: تحقيق نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة</p> <p>بالرغم من التقدم الكبير المحرز منذ اعتماد نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية منذ 25 عاماً، لا تزال الطريق طويلاً في المنطقة العربية لتأمين استقادة الجميع من الخدمات الصحية. وقد اعترفت الحكومات العربية بهذا العجز في إعلان القاهرة 2013، الذي اعتبر أن تعزيز وصول النساء والشباب إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية هو من الأولويات التي ينبغي معالجتها لضمان العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة للجميع. ولتحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان تمتع الجميع بآمناط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، على الحكومات وضع نظم رعاية صحية شاملة وتوفير التغطية الشاملة والميسورة التكفلة لجميع الناس بصرف النظر عن نوع الجنس، والسن، والأصل القومي. وهذا يتطلب من الحكومات أن تبحث في الاتجاهات السكانية المتغيرة، بما في ذلك شيخوخة السكان التي بدأت في عدد من البلدان العربية، وأن تكتف الجهود للتتركيز على احتياجات ذوي الإعاقة وعلى رعاية المسنين. وستنفت الجلسة انتباه المشاركين إلى الآثار الإيجابية لاعتماد ظهير دورة الحياة وإلى القضايا ذات الصلة بتأمين حصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة. وستسعى إلى تقييم التقدم المحرز، وإلى إشراك المشاركين في عملية تفكير جماعي للتوصيل إلى أفضل سبل للتصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة العربية.</p> <p>إدارة الجلسة: السيد جمال أبو السرور، مدير المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية، جامعة الأزهر، مصر</p>	17:30-16:00
<p>المتدخلون:</p> <ul style="list-style-type: none">- السيد فيصل الفاق، نائب رئيس الاتحاد الدولي لأمراض النساء والتوليد، محاضر في قسم طب التوليد والنسائيات، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان- السيدة هدى زريق، أستاذة، كلية العلوم الصحية، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان- السيدة جوسلين ديونغ، منسقة مجموعة العمل الإقليمية حول الصحة الإنجابية، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان- السيد إبراهيم عقل، المدير العام، معهد العناية بصحة الأسرة، مؤسسة الملك حسين، الأردن- السيد رضوان بلوالي، مدير وأستاذ باحث في المدرسة الدولية للصحة العامة، جامعة محمد السادس لعلوم الصحة، المغرب	-
نقاش عام	-
اليوم الثالث: الخميس، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018	-
<p>الجلسة العامة الثامنة الهجرة والاستدامة البيئية</p> <p>من ركائز التنمية المستدامة المساواة في الحصول على الموارد وتوزيعها بين الأجيال الحاضرة والمقبلة. والتنمية في المنطقة العربية معرضة للخطر في ظل ازدياد ظاهرتي تمركز الثروات في أيدي قلة من الناس وانتشار الفقر في أماكن معينة، والأخطار التي تهدد سلامه البيئة واستدامتها، والاتجاهات المختلفة في حركة تنقل السكان. والباحثون في هذه الجلسة سيضعون قضية الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ضمن إطار التنمية الشاملة. وستركز النقاشات على المسائل الناشئة المتعلقة بالأنماط والاتجاهات في هجرة السكان، وعلى دوافع الهجرة، بما فيها الأزمات الإنسانية، وتغيير المناخ، وعلى تأثير الهجرة على الاستدامة الحضرية. وسيبحث المتدخلون أيضاً في الخيارات التي يمكن أن يعتمدها صانعو السياسات لمعالجة تلك القضايا وتحقيق الأهداف الأولية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.</p>	10:30-9:00

اليوم الثالث: الخميس، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (تابع)

إدارة الجلسة: السيد عمر عبد العزيز الحلاج، المنسق الرئيسي، مبادرة المساحة المشتركة	المتدخلون: <ul style="list-style-type: none"> - السيد فيليب فارك، المدير المؤسس لمركز سياسات الهجرة، إيطاليا - السيد أيمن الزهرى، رئيس الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، وأستاذ في الجامعة الأمريكية في القاهرة، مصر - السيد أحمد الخولي، أستاذ التخطيط العمراني، قسم الموارد الطبيعية والبيئة، جامعة الخليج العربي، البحرين - السيدة سارة البطوطى، كبير مستشاري الرئاسة المصرية حول السياسات الإنمائية، رئيس شركة ECOnsult للخدمات البيئية، مصر
نقاش عام
استراحة	11:00-10:30
الجلسة العامة التاسعة	12:30-11:00
المضي قدماً: تعبئة وسائل التنفيذ وآليات المتابعة <p>يشكل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام 2030 إطارين تاريخيين جددت الدول الأعضاء التزامها بهما في مناسبات عديدة. وإن توواصل الحكومات سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالتزاماتها بمبادئ أشراك جميع الناس والشراكة والاستدامة، كيف السبيل إلى ضمان أن الاستعراض القادم للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد أربع سنوات سينطوي على تقدم ملموس؟ وتحث هذه الجلسة العامة في وسائل التنفيذ والتسيير والمتابعة والاستعراض. وسيناقش المشاركون دور مختلف الجهات المعنية، من حكومات وبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني، في حشد المعرف والقدرات والموارد لدعم التنفيذ، وتعزيز المساءلة والرصد. وسيتناول النقاش أيضاً عمليات وآليات المتابعة الإقليمية والعالمية، من قبيل المنتدى العربي للتنمية المستدامة، ولجنة السكان والتنمية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى.</p>
إدارة الجلسة:	السيد فرانسوا فرح، خبير في شؤون السكان والتنمية، لبنان
المتدخلون:
<ul style="list-style-type: none"> - السيد أحمد عبد الناصر، خبير السكان والتنمية، تونس - السيدة هالة أبو علي، نائب في مجلس النواب، مصر - السيد ماجد عثمان، المدير التنفيذي، المركز المصري لبحوث الرأي العام " بصيرة" ، مصر - السيد مصطفى برغوثي، رئيس، جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، فلسطين
نقاش عام
غداء	14:00-12:30
الجلسة العامة العاشرة	15:00-14:00
عرض النتائج الرئيسية للمؤتمر
<p>تعرض هذه الجلسة على المشاركين الرسائل الرئيسية والتوصيات التي انبثقت عن النقاشات التي امتدت على ثلاثة أيام. وستترشّد بهذه الرسائل والتوصيات الدورة 52 للجنة السكان والتنمية التي سترفع نتائجها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019.</p>

اليوم الثالث: الخميس، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (تابع)

إدارة الجلسة: عطوفة السيدة عبلة عماوي، أمين عام المجلس الأعلى للسكان، الأردن
المتحدثة: السيدة كريمة القرى، رئيسة قسم السكان والتنمية الاجتماعية والمسؤولية عن الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الإسكوا
نقاش عام
الجلسة الختامية المتحدثون: <ul style="list-style-type: none">- السيدة هيفاء أبو غزالة، أمين عام مساعد، جامعة الدول العربية- السيد لوبي شبانة، المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، القاهرة- السيد منير تابت، نائب الأمين التنفيذي للبرامج، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)	15:30-15:00